

اقتصاد

وفد إيطالي في غرفة تجارة دمشق
القلاع لـ «الوطن»: مؤتمر
للتجار والصناعيين
السوريين والإيطاليين قريباً

إقصي محمد

أكد رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية والديبلوماسية بين سورية وإيطاليا التي تعود إلى عام تقريباً. لافتاً خلال لقائه أمس أعضاء الوفد الإيطالي الذي يزور سورية، إلى الأهمية الإستراتيجية التي تربط سورية وإيطاليا وخاصة أن طريق الحرير يبدأ من روما ويمر بسورية وينتهي بأندونيسيا والصين، معرباً عن أسفه من المواقف السياسية التي أخذتها الحكومة الإيطالية من الحرب على سورية.

وفي تصريح لـ «الوطن»، أكد القلاع أن هناك مؤتمراً يجمع الصناعيين والتجار السوريين والإيطاليين قريباً في سورية يهدف أعضاء الوفد، ليكون هذا المؤتمر بداية عمل مشترك بين البلدين، معرباً عن استعداده لتقديم كل الدعم له، ومنتظياً من أعضاء الوفد أن يكونوا رسلاً يحملون صورة الواقع السوري لبلادهم ولأوروبا جميعهم.

وطالب القلاع أعضاء الوفد بإعادة تأهيل المشفى الإيطالي في دمشق «مشفى الطلبي» لرعاية الأطفال والمرضى والعاملين، إضافة إلى الأجهزة الطبية المتطورة، ذاكراً أن هناك خدمات للسوريين بأسعار مقبولة وريخصة، ومن جانبه بين نائب رئيس الجالية السورية بإيطاليا سليمان مهلات أهمية تعميق العلاقات التجارية بين سورية وإيطاليا وخاصة أن هناك نية للتجار الإيطاليين للتعاون وتقديم الدعم للسوريين، مشيراً إلى أن الزيارة هي استطلاعية للإطلاع على الواقع السوري وهو من مهمة إنسانية للترويج لفكرة التبني عن بعد للأطفال السوريين وتقديم كل ما يلزم لهم، «ومن خلال التعاون مع غرفة تجارة دمشق سنعمل على نقل الأدوات والتقنيات والشركات الصديقة لإعادة بناء سورية».

عضو الوفد الطبيب باولو نيو تحدث في تصريح له عن إمكانية تقديم دعم كبير للأطفال وخاصة المحتاجين بجمع المستلزمات الطبية من أدوية وأجهزة طبية حديثة، ذاكراً أنه تم إرسال منذ شهر جهازين طبيين إلى سورية مختصين بالتحليل الكيماوية للجراثيم التي تقدر قيمة كل منها ١٠ آلاف يورو، إضافة إلى ٤٠ كرسيًا وعدد من الأسرة الخاصة بالمصابين.

وفي سياق متصل أشار عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق نظير يعقوبيان إلى أن العقوبات الاقتصادية على أضرت كثيرًا بالصناعة السورية ما أدى إلى هجرة العديد من الشباب خارج سورية وكاقتصاد «الدين» اليوم أكثر من سوق تتعامل معها وخاصة أن التوجه شرقاً أصبح له الأولوية اليوم للنفوذ إلى أسواق الصين وروسيا ودول جنوب شرق آسيا».

ومن الأهداف التي حملها أعضاء الوفد البحث عن تعاون مع مخرجين سوريين لإنتاج فيلم يحكي قصة الحرب التي تعرض لها سورية ليكون رداً على فيلم القبع البيضاء. مطالبين بدعم له ذاكرين أن الجهات الداعمة إيطالية روسية.

وظم الوفد المخرج السينائي ماركو ماسينا والطبيب باولو نيو والمحامي فينو كلوت المتخصص بالشؤون الإنسانية مع نائب رئيس الجالية السورية بإيطاليا سليمان مهلات.

المحرر الاقتصادي

علمت «الوطن» من مسؤول حكومي بارز منع سفر نحو ١٩٩ مقترضاً متعثرًا من المصارف العامة الستة، وذلك إلى جانب إجراءات الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة وتجميد حسابات ٦٠ مقترضاً متعثرًا من فئة الكبار، بواقع أكبر عشرة متعثرين في كل مصرف عام، بإجمالي مبالغ نحو ٨٠ مليار ليرة سورية.

هذا الرقم يمثل أكثر من ٣٠٪ من إجمالي مبلغ القروض المتعثرة في هذه المصارف والمقدر بنحو ٢٦٥ مليار ليرة سورية، علماً بوجود حالات تعثر متعدد مقترض واحد، حاصل على أكثر من قرض.

المسؤول الحكومي أكد لـ «الوطن» وجود تشديد في معالجة ملف القروض المتعثرة ورقابة من أعلى المستويات، مع تعليمات واضحة بعدم استثناء أي متعثر مهما كان. منوهاً بأن قرار الحجز على أموال أكبر ٦٠ مقترضاً أمس الأول إنما هو خطوة أولى فقط، وهناك قرارات أخرى ستخرج تبعاً. من جانبه، أكد رئيس المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء قيس خضر لـ «الوطن» إصدار وزارة الداخلية بلاغات منع سفر بحق ١٩٩ مقترضاً متعثرًا في المصارف

بعد الحجز على أموال أكبر ٦٠ متعثرًا لاسترداد ٣٠٪ من إجمالي القروض المتعثرة

الحكومة تمنع سفر ١٩٩ متعثرًا في المصارف العامة

الخضر لـ «الوطن»: لا كيدية في القرارات ونراعي ظروف الحرب



هذه الإجراءات بعيدة كل البعد عن الكيدية، وإنما تتم بشكل علمي وموضوعي، مع مراعاة ظروف الأزمة، والتعثر الحقيقي بفعل تداعيات الحرب، والتعثر المقصود، وأن الإجراءات تتم بموجب القانون وواقع الضمانات لضمان التحصيل.

وقد اعترض العديد من المسؤولين في القطاع

وحول ما إذا كانت قرارات الحجز قد صدرت منذ فترة بحق المتعثرين من قبل المصارف قانوني واهتمام كبير من القيادة، ودعم كبير من رئاسة الحكومة. موضحاً أن القرارات المتعلقة بالدفع الأولى من المتعثرين تتم متابعاً إجراءات تنفيذها من قبل اللجان الفرعية المختصة لضمان وضعها موضع التنفيذ الكامل لها.

والحزم، دون أية استثناءات، موضحاً أن

المصري في وزارة المالية عن الإداء بأي تصريحات حول القرار بشكل خاص ورئيس الحكومة نظراً لحساسية الملف، مع تحفظ شديد على المعلومات التفصيلية حول الملف لكونه يتعلق بالسرية المصرفية، بحسب أكثر من مسؤول رجعت إليهم «الوطن»، والتي لا يجوز رفعها إلا أمام القضاء المختص والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ومفوضية الحكومة لدى المصارف، وبإلية دقيقة وسرية ولأسباب محددة.

وكانت وزارة المالية قد أكدت في بيان لها أمس أن إجراءات الحجز تأتي استكمالاً لعمل لجنة التحقيق المركزية الخاصة بتدقيق ملفات القروض المتعثرة في المصارف العامة لاستعادة أموال هذه القروض، بعد أن انتهت من دراسة ملفات أكبر عشرة مقترضين متعثرين ومتخلفين عن السداد في كل مصرف من هذه المصارف، البالغ ٦٠ متعثرًا كمرحلة أولى وبحجم أموال يقدر بـ ٨٠ مليار ليرة سورية، مؤكدة أن هذه الأموال اكتسب صفة الاموال العامة المسلوبة وهي حق من حقوق المودعين في هذه المصارف والتي تسعى الحكومة لتحصيها وإعادة ضخها في قنوات الإنتاج الوطني.

تحضيرات لإطلاق الدورة ٥٩ لمعرض

دمشق الدولي بين ١٩ و٢٦ أيلول القادم

النشاطات الإنتاجية والاستثمارية لفت وزير السياحة المهندس بشر اليازجي إلى أن الفعاليات والأنشطة الاقتصادية في سورية لم تتوقف خلال سنوات الأزمة في دليل على إرادة الحياة لدى السوريين معتبراً أن الظروف الحالية تعد فرصة مهمة للصناعيين والتجار لإعادة نشاطهم إلى سابق عهدهم.

وبين الوزير اليازجي حرص الوزارة على إنجاح الدورة القادمة من معرض دمشق الدولي وذلك ضمن إستراتيجيتها في التركيز على سياحة الأعمال إضافة لكون المعرض ظاهرة اقتصادية وثقافية واجتماعية وملقبة للعائلة السورية. مشيراً إلى تقديم الوزارة الخدمات اللازمة لجميع زوار المعرض من الدول التي ستشارك فيه أثناء وصولهم في المطار والمعايير الحدودية أو خلال إقامتهم.

صمود الفعاليات الاقتصادية السورية رغم كل ما تعرضوا له بسبب الحرب الإرهابية. المعرض المقبل سيضم نشاطات وفعاليات ثقافية وفنية متنوعة تبرز الوجه الحضاري لسورية منوهاً بأهمية إعادة هذه الفعاليات في مدينة المعارض على طريق مطار دمشق الدولي ولاسيما أن أول مهرجان سينمائي لدمشق أقيم فيها، وقدم الوزير الأحمدي عدداً من الاقتراحات التي ستعمل الوزارة على تنفيذها خلال أيام المعرض ومنها عروض أفلام سينمائية بالهواء الطلق وعروض موسيقية لفرقة السيمفونية الوطنية وفرقة الموسيقى العربية ومعرض للفن التشكيلي والمنحوتات بأرشيف وزارة الثقافة ومعرض للكتاب.

وبعد تأكيد على التوجه الحكومي لزيادة

جميع الفعاليات الاقتصادية العربية والأجنبية. وشدد على ضرورة استثمار كل الإمكانيات لدى القطاع العام أو الخاص لإعادة الألق للمعرض في دورته القادمة وتذليل كل العقبات لإيجاد مشاريع استثمارية وتجارية وسياحية جديدة تثبت قدرة السوريين على خلق الفرص من الدعم وتحويل رمد الإرهاب إلى لبنات لإعادة البناء والنهوض بالاقتصاد.

بدوره أكد وزير الإعلام محمد رامتجرح أن معرض دمشق الدولي ليس تظاهرة اقتصادية وحسب وإنما اجتماعية وثقافية، لافتاً إلى أن إقامة المعرض هذا العام رسالة للعالم بأننا متمسكون بثقافة الحياة وسنعمل على إعادة البناء والإعمار. واعتبر الوزير ترجمان أن إقامة المعرض دليل أيضاً على عودة الأمن والأمان بفضل انتصارات الجيش العربي السوري وعلى

الوطن

عقدت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعاون مع المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية اليوم مؤتمراً صحفياً لممثلي عدد من الشركات والسفراء والدبلوماسيين ورجال الأعمال حول التحضيرات التي تم اتخاذها حتى تاريخه لإقامة الدورة ٥٩ من معرض دمشق الدولي في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ من أيلول المقبل وذلك في مدينة المعارض على طريق مطار دمشق الدولي.

وفي كلمة له خلال المؤتمر أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أيمن ميالة أن الوزارة تبذل كل الجهود لإنجاح معرض دمشق الدولي الذي يعد تظاهرة عالمية حيث كان على مر السنوات عبداً لدمشق يخلد ثقافتها وحضارتها ومقصداً

«السورية للتأمين» تعمل معيد تأمين محلي.. ومقترح بإنشاء شركات مع الدول الصديقة لم ير النور!

المشعل: يسهل تجاوز العقوبات ويحد من استنزاف القطع..
وحجم الأعمال الحالي لا يستدعي تأسيس شركة إعادة

عبدالهادي شياط

دخلت المؤسسة العامة السورية للتأمين على خط إعادة التأمين للشركات العاملة في السوق السورية، وهذا متاح لها بموجب القوانين والأنظمة، علماً بأنه لا يوجد سوى شركة وحيدة لإعادة التأمين في السوق المحلية، ما يدفع الشركات إلى إعادة التأمين في الشركات الخارجية وخاصة في السوق الأوروبية، وبالتالي إخراج للقطع الأجنبي لقاء دفع أقساط الإعادة، ما دفعنا للسؤال: لماذا غير مسموح بإنشاء شركات إعادة تأمين، سواء للحكومة أم للقطاع الخاص بما يخفف من الضغط على الطلب على القطع الأجنبي؟ علماً بأن هيئة الإشراف على التأمين اقترحت منذ فترة على الحكومة إنشاء شركات إعادة تأمين مشتركة مع بعض الدول الصديقة للعمل في سورية بما يخفف الضغط على الطلب على القطع الأجنبي، إضافة إلى طرح فكرة إحداث مجمع لإعادة التأمين بين الشركات العاملة في السوق المحلية، من دون أن نسمع بأي تحرك في هذا الخصوص حتى الآن.

وفي تصريح لـ «الوطن»، بين مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين جاسر المشعل أن المؤسسة أبرمت اتفاقية إعادة تأمين مع الشركة السورية الإسلامية للتأمين والتي شملت تغطية أعمال الشركة في بموجب ثلاث اتفاقيات (اتفاقية الحريق والنقل والهندسي، اتفاقية الحياة، اتفاقية السيارات)، علماً أن المؤسسة العامة السورية للتأمين هي مساهم مؤسس بالشركة السورية الإسلامية للتأمين وتمتلك ١٠٪ من أسهمها، كما يجري العمل على إعداد اتفاقيات مماثلة مع شركات أخرى في السوق السورية مبدئياً أن ذلك يأتي ضمن إطار خطة المؤسسة في تقديم تغطيات تأمينية للشركات عوضاً عن المعيدين الخارجيين وبما يتناسب مع حاجة الشركات وبالليرة



السورية في السيارات والتأمين الصحي وتفعيل المشاركة بين الأخطار. موضحاً أن المؤسسة بهذه الخطوة تكون ساعدت على تجاوز العقوبات الخارجية التي تسببت بعدم قدرة شركات التأمين السورية على التعاقد مع معيدي تأمين خارجيين لتغطية أخطارها، وبالتالي إيجاد بديل وطني عن المعيد الخارجي، كما سيساهم ذلك في الحد من استنزاف العملة الأجنبية إلى المعيدين الخارجيين ما سيؤمن أرباحاً للمؤسسة وموارد إضافية ترفد بها الخزينة العامة.

وفيما يتعلق بإمكانية قيام المؤسسة بتأسيس شركة إعادة تأمين، بين المشعل أن حجم الأعمال في الوقت الحالي لا يستدعي قيام مثل هذه الشركة حيث يتم

استيعاب عمليات إعادة التأمين لدى الشركات العاملة في السوق ضمن حدود القدرات المالية للمؤسسة، لكن في حال التوسع مستقبلاً وفي حال تضاعف حجم الطلب على إعادة التأمين يمكن التفكير بتأسيس شركة لإعادة التأمين تابعة للمؤسسة العامة السورية للتأمين. وعن مشروعية ممارسة المؤسسة لأنشطة إعادة التأمين في المشعل أن المرسوم التشريعي رقم ٤٦/ لعام ٢٠١٧ القاضي باعتبار المؤسسة العامة السورية للتأمين كمنظمة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري أتاح لها ممارسة أعمال إعادة التأمين بموجب المادة ٣/ منه التي تنص على: «تمارس المؤسسة جميع أعمال التأمين وإعادة

التأمين وفق أحكام القوانين والمراسيم الصادرة بهذا الشأن والمتعلقة بأعمال التأمين وإعادة التأمين ولاسيما المرسوم التشريعي ٤٣/ لعام ٢٠٠٥. ولها في سبيل تحقيق ذلك إبرام اتفاقيات إعادة التأمين مع شركات إعادة وساطة التأمين العربية والعالمية بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة ووافقته الوزير».

وبين مسؤول في قطاع التأمين لـ «الوطن» أنه سواء تم إحداث شركة تأمين من بعض الدول الصديقة أم يجمع التأمين من الشركات العاملة في السوق المحلية، سيسهم ذلك في توفير جزء جيد من القطع الأجنبي الذي يسدد الشركات الخارجية. موضحاً أنه من الضرورة اللجوء أحياناً للمعيد الخارجي بهدف توزيع الأخطار على عدة اقتصادات وعدم حصرها في الاقتصاد السوري.

موضحاً أنه يحق للمؤسسة العامة السورية للتأمين وفق القوانين والنصوص الناظمة لعملها قبول إعادة التأمين من شركات التأمين المحلية حيث لحظ القرار ٥٣ لعام ٢٠٠٦ إمكانية قيام شركات التأمين بالأعادة الداخلية فيما بينها وفي القرار ٦٢ اللاحق من العام نفسه أزم الشركات بعرض الأخطار الاختيارية على الشركات المحلية والمعيد المحلي هو حالياً شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، قبل اللجوء للمعديين.

وأوضح أن هذه القرارات مرهونة بأن تقبل الشركات إعادة التأمين المحلية ضمن القدرة الاستيعابية لاتفاقيات هذه الطاقات إعادة دولية ضمن طاقة استيعابية محددة من الأخطار، وبناء على ذلك يكون قبول الإعادة الداخلية ضمن هذه الطاقات الاستيعابية، علماً بأن معظم هذه الطاقات الاستيعابية للشركات المحلية تتراوح بين ٢٠٠-٥٠٠ مليون ليرة لكل شركة وعلى حسب كل نوع من التأمين.

رد

وزارة النقل: لم نوفر جهداً
في تصدير المنتجات الزراعية

إشارة إلى ما نشر في صحيفة الوطن العدد ٢٥٨٨ تحت عنوان «٧ بواخر في مرفأ طرطوس ولا تصدير للحمضيات رغم الوجود»، فإننا نبين، بخصوص ما أوضعه السيد خلدون أحمد (مدير القرية الروسية السورية) حول الأجور الباهظة والتي تبلغ ضعف الأجور عن الحمضيات المصرية إضافة إلى عدم تأمين السفن في الوقت المناسب وحتى في حال تأمينها تتأخر كثيراً في الوصول إلى المرفأ الروسية، الآتي:

١- قامت وزارة النقل بعدة إجراءات بخصوص تصدير المنتجات الزراعية وخاصة الحمضيات - الإعفاء من العمولات التي تتقاضها شركة التوكيلات الملاحة من الوكيل الملاحي الخاص.

٢- الإعفاء من الرسوم المفروضة على الشحنات الزراعية من غرفة الملاحه البحرية السورية.

٣- تخفيض البدلات المرفئية بنسبة ٧٥٪ بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٠٩ تاريخ ٣/١٠/٢٠١٦.

٤- تخفيض البدلات المترتبة على طائرات الشحن للمحاصيل الزراعية ٥٠٪ من البدلات المنصوص عليها بالمرسوم رقم ٤٤/٢٠٠٠.

٥- افتتاح خط مباشر بين مرفأ اللاذقية ومرفأ نوفوروسيسك الروسي وتأمين سفن حاويات مبردة من قبل شركة CMA-CGM. واستناداً إلى ما ذكر أعلاه، فإن وزارة النقل لم توفر جهداً بخصوص الموضوع المذكور أعلاه، يرجى الاطلاع والنشر

وزير النقل
المهندس علي حمود